

تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به، وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به، وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث، وهما: "المحكم ومختلف الحديث"، و"الناسخ والمنسوخ".

١ - المحكم، ومختلف الحديث.

١- تعريف المحكم:

أ- لغة: هو اسم مفعول، من "أحكم" بمعنى أتقن.

ب- اصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله.

وأكثر الأحاديث من هذا النوع، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهي قليلة جداً بالنسبة لمجموع الأحاديث.

٢- تعريف مختلف الحديث:

أ- لغة: هو اسم فاعل، من "الاختلاف" ضد الاتفاق. والمراد بمختلف الحديث: الأحاديث التي تصلنا، ويخالف بعضها بعضاً في المعنى، أي يتضادان في المعنى.

ب- اصطلاحاً: هو الحديث المقبول المعارض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما. أي هو الحديث الصحيح، أو الحسن الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة، ويناقضه في المعنى ظاهراً، ويمكن لأولي العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.

٣- مثال المختلف:

أ- حديث: "لا عدوي ولا طيرة... " الذي رواه مسلم، مع

ب- حديث "فر من المجدوم ٣ فرارك من الأسد" اللذين رواهما البخاري.

فهذا حديثان صحيحان، ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول ينفي العدوى، والثاني يثبتها. وقد جمع العلماء بينهما، ووقفوا بين معناها على وجوه متعددة، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر، ومفاده ما يلي:

٤ - كيفية الجمع بينهما:

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين، أن يقال: إن العدوى منفية وغير ثابتة، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يعدي شيء شيئاً"، وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الأبل الصحيحة، فيخالطها، فتجرب: "فمن أعدى الأول؟" يعني: أن الله تعالى ابتداءً ذلك المرض في الثاني، كما ابتداءً في الأول. وأما الأمر بالفرار من المجدوم، فمن باب سد الذرائع؛ أي لئلا يتفق للشخص الذي يخالط ذلك المجدوم حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً، لا بالعدوى المنفية. فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الإثم، فأمر بتجنب المجدوم؛ دفعا للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الوقوع في الإثم.

٥ - ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية:

- أ- إذا أمكن الجمع بينهما: تعين الجمع، ووجب العمل بهما.
- ب- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه:
 - ١- فإن علم أحدهما ناسخاً: قدمناه، وعملنا به، وتركنا المنسوخ.
 - ٢- وإن لم يعلم ذلك: رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهاً أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.
 - ٣- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر -وهو نادر- توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح.

٦ - أهميته ومن يكمل له:

هذا العلم من أهم علوم الحديث؛ إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء، وإنما يكمل له ويمهر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يشكل عليهم منه إلا النادر.

وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم، وحسن اختيارهم. كما زلت فيه أقدام من خاض غماره من بعض المتطفلين على موائد العلماء.

٧- أشهر المصنفات فيه:

أ- اختلاف الحديث: للإمام الشافعي، وهو أول من تكلم وصنف فيه.

- ب- تأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة الدينوري.
ج- مشكل الآثار: للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن سلامة.